الى مناجاة ربه وامثال نهوالا يكون طعنا انتهى اقول كلا من القولين المذكورين
في تاويل جهل عمر مجابا بي عنه رجوعه فرالحال الى القول الى بكر والاعتذار بقوله كاني
لم اسمع الاية وتوجه على حصول الاول ان هذه المرتبة من التعلق والتولة فوق
غاية الحجة الى عمر وجعله صوفيا ذاكرا للنبي صلعم بحيث لا يجوز عليه الموت
ينافي ما سبق من تجويزه الذبان عليه الموت عليه عند مع الكتاب
بقوله حسبنا كتاب الله فان معناه ان كتاب الله يغير بعد موته وكذا انا نقول
قوله وقول اخويه عند تخلفهم عن جيش اسامة بانا نتصبر حتى نرى ما يظهر من حال
النبي صلعم هل ينافي اصل تخلفهم عن جيش اسامة عن ذلك الجيش كما لا يخفى وتوجه على
الثاني انه لو كان لعمر شبهة محتجة مع النبي صلى الله عليه وسلم لما ترك تجهيزه
والصلوة عليه ودفنه وتعزيته اشتغالا عنه ذلك باخذ البيعة لابي بكر
وايضا توجه عليه ما مر من ان منافقي المدينة الذين خاف منهم عمر لم يكونوا
في آخر زمان حيوات النبي صلعم بحيث يقدرون على ايقاع الفتنة بين المسلمين
وانما كانوا خزنة قليلة خائفون كما لا يخفى نعم لو اراد ان المنافقين يتسلل
هولاء وغيرهم من الصحابة الذين اعتقد الشيعة نفاقهم صح ذلك وقد دفع
منهم الفتنة التراتي بها الامة الى ظهور كاشف الغمة المهدي المنتظر ابن الحسن
عليهم السلام فافهم الكلام وما ذكر من خروج عمر عن حال العلم والمعرفة فمقبول
في جوابه ثبت العرش ثم انقش وابن كان له حال علم ومعرفة لعمى يخرج هذه
الى بغيره ولا يتوجه الطعن عليه بحيث المستمر نعم الحال الثابت له هو الخروج على علي ع
قال المص رفع القلم ورجمت ومنها انه امر برجم امرة حاملة فقال له امير المؤمنين
ان كان لك عليها سبيل فليس لك على ما في بطنها سبيل فقال لولا علي
لهلك عمر ومنها انه امر برجم مجنونة فنبهه امير المؤمنين ع وقال القلم مرفوع عن المجنون
حتى يفيق فقال لولا علي لهلك عمر وهذا يدل على قلة معرفته وعدم تنبهه لظواهر
الشريعة انتهى قال الناصب غفضه الله اقول الائمة المجتهدون قد يعرض
لهم الخطاء في الاحكام اما لغفلة او نسيان او عروض حالة يدعوا الى الاستعجال
في الحكم وانسان لا يخلوا عن السهو والنسيان والعلماء ارباب بشر معرضون
الى حالة وامثاله ويستجب للحاكم ان يتدرع العلماء والحكم الاظهر اهل الفتوى
ان مع ما ذكر من حكم عمر في الحامل والمجنون فربما كان لشئ مما ذكرناه ولا يكون
فيه اعتراض وكيف يصح لاحد ان يطعن في علم عمر وقد شاركه النبي صلعم في ظنه كما ورد
في الصحاح عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلعم يقول بينا انا نائم اتيت بقدح
لبن فشربت حتى اني لارى الري يخرج من اظفاري ثم اعطيت فضلتي عمر بن
الخطاب قالوا فما اولته يا رسول الله قال العلم انتهى اقول قد ذكر انه لا يجوز

الاجتهاد على النبي صلعم فكيف على الامام القايم مقامه فاذا لاجتهاد لا يحصل الجزم
بان ما يقوله من عند الله يجوز ان يكون بريئة والامام يجب ان يكون مجزما عن
الله تعالى وايضا المجتهد قد يخطئ فيجب ان يجوز على الامام الخطاء وذلك ينافي الامامة
لما بيناه من انه اذا لا عصمة فيها ثم ما ذكروه في علة خطاء عمر من عروض
حالة يدعوا الى الاستعجال لمحل ليس له فيما نحن فيه مجال واي حالة يقتضوا ان يدعوا
الى الاستعجال بقتل مسلم او جهم مع علم من الشريعة مراعات الاحتياط والتدبر
ومع ما اعترف به الناصب من استحباب مشاورة الحاكم للعلماء وان لا يحكم
الا بحضر اهل الفتوى وقد انصف فرذلك القائل الامور في باب الا تعجل
حيث قال لا يقال عمر لم يتفحص عن حالها ولم يعلم كونها حاملا فلما نبهه علي
ترك رجمها الآن هذا يقتضي ان عمر ما كان محتاطا فرسفك الدماء وهو
شر من الاول انتهى وما حمله حال عمر في ذلك الحكم لا يخلو عن امرين اما الجهل
بالحرف او استخفاف باحكام الشرع وعدم توجهه الى تحقيق حال المحكوم عليه وكيفيه
قضيه وعلى التقديرين لا يليق بالامامة واما ما ذكر من ان ارباب الفتوى يرجعون
في الرمضاء الى حكم الحق ففيه ان ذلك انما يكون في غير من له الرياسة العامة في
الدين والدنيا ولو سلم فربما لا يحتمه هناك من يرد ذلك الامام الى حكم الحق فيقع
في الفساد والنقض لكم لكم فيه من منك المسلمتين من المسايل العامة
التي يحتاج فيها الى مراجعة العلماء ومطارحة الافضلاء ولو كان محتاجا الى ذلك
ولم يفعل لزم ما سبق من الاستخفاف وعدم المبالاة بالدين فليتنبه ما يأتي واما
استبعاده جهل عمر بقوله وكيف اصح لاحد ان يطعن في عالمية عمر فانا نشاهد
من اشتباه جميله عمر ومكره عليه بعقل وعلمه وقد سبق ما يدفع الاستبعاد على وجه
اتم فلا حاجة تهمنا الى توجيه فتوجه واما ما رواه من حديث ابن عمر في فضل الله فقد
ان مثله لا يصح عند الشيعة ولا يقوم حجة عليهم سيما والراوي ابن عمر نصبي من قبيل
استشهاد ابن اوى بذنبه كما تقرر اراد والظاهر ان مضمون الحديث ما راه ابن عمر
في منامه على ان الحديث لا يدل على مشاركة عمر مع النبي صلعم وانما يدل على شيء من
قليل الفضل الذي يعرفه الكرام من اصحاب الكاس والجام على الاضعاف هذا لا يرد
والشيع كما لا يخفى قال المص رفع القلم ورجمت ومنها انه من الامور
في المهر وقال من غالى في مهر ابنته فرعت المال بشبهة انه راى النبي
زوج فاطمة عليها السلام بخمسمايه درهم فقامت امرته اليه وقد بنته بقوله قد
احد من فطنا الى جواز ذلك فقال الناس افقه من
في البيوت واحتذار قاضي القضاة
والتوافع في قوله لكل الناس افقه من عمر خطاء فانه لا يجوز ارتكاب المحرم وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)